

التكتلات الاقتصادية: وجه جديد للحماية التجارية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية

أ. سفيان بن عبد العزيز

جامعة بشار - الجزائر

ba_soufiane@hotmail.fr

د. عبد السلام مخلوحي

جامعة بشار - الجزائر

ma_abdessalem@yahoo.fr

Received: 2012

Accepted: 2012

Published: 2013

ملخص:

لقد تصاعدت وتيرة الأزمات الاقتصادية العالمية منذ مطلع التسعينيات وأصبحت تتزايد بشكل مثير للقلق والاهتمام، مهددة بذلك الاستقرار الاقتصادي للعديد من دول العالم بسبب الانتشار الكبير لأثارها كنتاج للانفتاح الاقتصادي والمالي. ولغرض تفادي آثار هذه الأزمات اتجهت العديد من دول العالم إلى إنشاء تكتلات اقتصادية لغرض مجابهة هذه التحديات، إلا أن وجود هذه التكتلات بكل ما تتمتع به من قدرات إنتاجية هائلة، وبسبب اختلاف الوزن الاقتصادي لدول العالم سوف يؤدي إلى تزايد خطورة المنازعات التجارية وإلى وقوع أضرار خاصة بمصالح الدول النامية، ولعل ما أصبحت تفرزه الأزمة المالية العالمية من استخدامات حمائية جديدة على غرار الاستعانة بآلية التكتلات الاقتصادية لحماية دول التكتل من المنافسة الأجنبية لهو خير دليل على مدى تغير وجهة هذه التكتلات في الاقتصاد الدولي. وعليه جاءت هذه الورقة البحثية لغرض إمامة اللثام عن كيفية استخدام هذه التكتلات بطريقة حمائية جديدة، لتختتم بتوصيات ونتائج هامة.

الكلمات المفتاحية: التكتلات الاقتصادية، الحماية التجارية، سياسات التجارة الدولية، الأزمة المالية العالمية، قواعد المنشأ.

Résumé:

Nous avons intensifié le rythme des crises économiques mondiales depuis le début des années nonante et est devenu de plus en plus alarmant, une attention, menaçant la stabilité économique de nombreux pays dans le monde en raison de la forte prévalence de l'ouverture économique et financière. Afin d'éviter les effets de ces crises ont eu tendance de nombreux pays du monde pour la création de blocs économiques afin de répondre à ces défis, mais la présence de ces groupes dans toute la plénitude de leur capacité de production est énorme, en raison de différences dans le poids économique des pays dans le monde va conduire à un risque accru de conflits commerciaux et causant des dégâts aux intérêts privés des pays en développement, et peut-être sortir de ce qui est devenu la crise financière mondiale sur les applications du mécanisme de protection nouvelles, comme l'utilisation de blocs économiques pour protéger les États membres du bloc de la concurrence étrangère est un bon signe du point de changement de ces blocs dans l'économie internationale.

Et venu sur ce papier dans le but de découvrir comment utiliser ces blocs protectionnistes dans un sens, de conclure avec des recommandations et les résultats sont importants.

تمهيد:

لقد تصاعدت وتيرة الأزمات الاقتصادية العالمية منذ مطلع التسعينيات وأصبحت تتزايد بشكل مثير للقلق والاهتمام، مهددة بذلك الاستقرار الاقتصادي للعديد من دول العالم بسبب الانتشار الكبير لأثارها كنتاج للانفتاح الاقتصادي والمالي. ولغرض تفادي آثار هذه الأزمات اتجهت العديد من دول العالم إلى إنشاء تكتلات اقتصادية لغرض مجابهة هذه التحديات، إلا أن وجود هذه التكتلات بكل ما تتمتع به من قدرات إنتاجية هائلة، وبسبب اختلاف الوزن الاقتصادي لدول العالم سوف يؤدي إلى تزايد خطورة المنازعات التجارية وإلى وقوع أضرار

خاصة بمصالح الدول النامية، كون أنها تشكل قوة مواجهة على اقتصادياتها، وهي مواجهة غير متكافئة تعمل لصالح التكتلات الاقتصادية الكبرى وتشكل تهديدا مشتركا لكل الدول النامية لأنها تنافسها منافسة غير مشروعة.

ولعل ما شهدته إفرازات الأزمة المالية العالمية الأخيرة من ممارسات حمائية حديثة عن طريق استخدام التكتلات الاقتصادية لهو خير دليل على مدى خطورة هذه التكتلات وصعوبة مواجهتها اقتصاديا خاصة من جانب الدول النامية.

وعليه، ومن أجل تبيان ذلك، تسعى هذه الورقة البحثية إلى الإجابة على الانشغال والإشكال التالي:

- كيف أصبحت التكتلات الاقتصادية الدولية تستخدم كوسيلة تمييزية وحمائية جديدة في العلاقات الاقتصادية الدولية خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، وكيف يمكن مجابهة هذه التكتلات وتلافي آثارها خاصة من جانب الدول النامية ذات الاقتصاديات الناشئة؟

1. **الهدف من الدراسة:** تسعى هذه الدراسة إلى إمامة اللثام وإلقاء الضوء على أدبية حديثة من أدبيات الاقتصاد الدولي ألا وهي الحماية التجارية الحديثة من خلال استخدام التكتلات الاقتصادية، وذلك بالتركيز على قواعد المنشأ وسيورتها في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة.

2. **منهج الدراسة:** من أجل الإحاطة بجوانب الإشكال أعلاه، نستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في قالب نسعى من خلاله إلى الإجابة على أهم متطلبات الإشكالية وهذا بالاستعانة بتحليلات وجدول بيانية.

3. **خطة الدراسة:** سيتم تغطية هذه الدراسة من خلال المحاور الثلاثة التالية:

✓ أولا: عموميات ومفاهيم حول التكتلات الاقتصادية.

✓ ثانيا: أساليب الحماية التجارية الجديدة والأزمة الاقتصادية والمالية العالمية.

✓ ثالثا: التكتلات الاقتصادية كأسلوب حمائي جديد في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية.

أولا: عموميات ومفاهيم حول التكتلات الاقتصادية

1. **تعريف التكتلات الاقتصادية:**

تتبع أهمية التكتلات الاقتصادية من ذلك الدور المهم والمكان البارز الذي أصبحت تحتله في الأدبيات الاقتصادية المعاصرة نظرا لمجموعة من الأسباب والدوافع التي جعلت مختلف دول العالم "متقدمة أو نامية" تتجه إلى الدخول في تجمعات إقليمية، بعدما أدركت ضرورة التكامل الاقتصادي وأهميته، فمن الناحية التاريخية ترجع فكرة التكتل الاقتصادي وأساسياته إلى الاقتصادي «جاكوب فاينر» سنة 1950، حيث بين أن التكتل هو شكل أو درجة من درجات التكامل تجمع بين أسس نظرية التجارة، الحرية أو الحماية¹.

وهناك اختلاف كبير بين الاقتصاديين حول تحديد مصطلح التكتل الاقتصادي، فالبعض منهم استعمل مصطلح الاندماج والبعض الآخر استعمل مصطلح التعاون وآخرون استعملوا مصطلح التكامل. ويرجع هذا الاختلاف بوجه عام إلى التباين في وجهة نظر هؤلاء الاقتصاديين حول التكتل المقترح بين مجموعة من الدول، هل هو في شكل اتفاقيات ثنائية أو تعاون بين دولتين أو في شكل تكامل إقليمي بين مجموعة من الدول من أجل إنشاء كتلة اقتصادية².

فمن بين أهم التعاريف التي اصطلحت على التكتل الاقتصادي نذكر:

- تعريف بيلا بالاسا*: يعرف التكتل الاقتصادي على أنه عملية وحالة، فبوصفه عملية فإنه يشمل الإجراءات والتدابير التي تؤدي إلى إلغاء التمييز بين الوحدات المنتمية إلى دول قومية مختلفة، وإذا نظرنا إليه على أنه حالة فإنه في الإمكان أن تتمثل في انتفاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية³.

- أما الاقتصادي «ميردال»: فيرى أن مفهوم التكتل لا بد أن يشمل العمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية ضمن الكتلة الاقتصادية المشكلة، وذلك مع إعطاء الفرص الاقتصادية المتساوية للأعضاء في هذا التكتل بغض النظر عن سياساتهم⁴.

- ويرى الاقتصادي «ماخلوب» أن التعريف الأكثر ملائمة لهذا المصطلح ينصرف إلى أن فكرة التكامل الاقتصادي التام تتطوي على الإفادة الفعلية من كل الفرص التي يتبعها التقسيم الكفاء للعمل⁵. وهنا يناقش «ماخلوب» التعريف الذي يصدق على مفهوم التكامل الاقتصادي، فيضيف أنه في نطاق أية منطقة تكاملية يتم استخدام عوامل الإنتاج والسلع كما يتم تبادلها بالدرجة الأولى على أساس حساب الكفاءة الاقتصادية البحتة وبصفة أكثر تحديدا دون تمييز وتحييز متعلقين بالمكان الجغرافي الذي نشأت فيه هذه السلعة⁶.

وقد اقترح أحد الباحثين مفهوما شموليا بحيث يرى في التكتل الاقتصادي عملا إراديا من قبل دولتين أو أكثر، يقوم بإزالة كافة الحواجز أمام المعاملات التجارية وانتقالات عوامل الإنتاج فيما بينها. كما أنه يضمن تنسيق السياسات الاقتصادية، وإيجاد نوع من تقسيم العمل بين الدول الأعضاء بهدف زيادة الإنتاجية العامة مع وجود فرص متكافئة لكل دولة عضو⁷.

وانطلاقا من هذه التعريفات يتضح أن التكامل الاقتصادي عملية ليست بسيطة بل هي عملية على درجة عالية من التعقيد والشمول وبعيدة المدى في العلاقات الاقتصادية والسياسية. كما أنها ترتبط بتحقيق تغيرات وأثار شكلية في الاقتصاد الوطني لأطراف عملية التكامل⁸.

2. اتجاهات التكتلات الاقتصادية: هناك اتجاهين رئيسيين للتكتل الاقتصادي يمكن التمييز بينهما⁹:

1.2. الاتجاه الأول: اتجاه عام يعرف التكتل على أنه أي شكل من أشكال التعاون أو التنسيق بين الدول المختلفة دون المساس بسيادة أي منهما. وينتقد هذا التعريف لاتساعه، الأمر الذي يجعل العلاقات ذات الطابع التعاوني بمثابة علاقات تكاملية وهو ما يجعل من التكتل مفهوم لا معنى له. كما أنه يغفل التمييز بين التكتل من ناحية والتعاون والتنسيق من ناحية أخرى.

2.2. الاتجاه الثاني: هو اتجاه أكثر تحديدا يعتبر التكتل عملية لتطوير العلاقات بين الدول وصولا إلى أشكال جديدة مشتركة بين المؤسسات والتفاعلات التي تؤثر على سيادة الدولة. إذن، فتعدد التعريفات لاصطلاح التكتل الاقتصادي يضع عقبة للوصول إلى صيغة موحدة تلقى قبولا عاما بين مختلف الباحثين في المجال الاقتصادي. وفي هذا الخصوص يمكن القول أن اصطلاح التكتل الاقتصادي يشمل مجموعة من العناصر التالية¹⁰:

- ✓ ينظر إلى التكتل على أنه حالة تقود الدول الأعضاء في المنطقة المتكتلة إلى وضع يتجه نحو التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية، كما يتجه إلى إذابة الاقتصاديات القومية في كيان جديد يعرف عادة بمرحلة «التكامل الاقتصادي التام» كهدف نهائي تتجه إليه جهود الدول الأعضاء وتعمل على تحقيقه.
- ✓ تغذية الدول الأعضاء بالإجراءات والتدابير الضرورية والكافية لإحداث التغييرات المطلوبة في الهياكل الاقتصادية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية.

3. شروط ودرجات التكتل الاقتصادي: للوصول إلى الأهداف المسطرة من الدول المتكاملة اقتصاديا يجب عليها الأخذ بعين الاعتبار شروط التكتل والانتقال التدريجي في سلمه أو أشكاله.

1.3. شروط التكتل الاقتصادي: أكدت الدراسات لمختلف التجارب التكاملية الاقتصادية أن نجاح هذه الأخيرة يتوقف على مجموعة من الشروط لتجنب فشل محاولاتها، من أهمها ما يلي¹¹:

- ✓ التقارب الجغرافي.
- ✓ الإرادة السياسية¹².
- ✓ وجود العجز والفائض.
- ✓ تجانس الاقتصاديات القابلة للتكامل.
- ✓ توفر وسائل النقل والاتصال.
- ✓ تناسب سياسات القيم الاجتماعية والثقافية.
- ✓ تنسيق السياسات الاقتصادية القومية¹³.

2.3. درجات التكتل الاقتصادي: تظهر التكتلات الاقتصادية كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية كمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد محدود من الدول، وتتخذ التكتلات عدة أشكال قد تختلف فيما بينها من حيث الاندماج بين الأطراف المنظمة وتهيئة الظروف نحو إيجاد الوحدة الاقتصادية بإزالة جميع العقبات التنظيمية، وفي هذا الشأن يمكن التمييز بين عدد درجات من التقارب الاقتصادي من أهمها:

1.2.3. منطقة التجارة الحرة: هي "شكل من أشكال التكتل الاقتصادي الذي ينشأ بين دولتين أو أكثر ويتم في إطارها إزالة جميع القيود الجمركية وغير الجمركية على التجارة والسلع بين هذه الدول بهدف زيادة حجم التبادل التجاري ورفع معدلات النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء في هذا التكتل"¹⁴، إذ تلتزم كل دولة عضو في المنطقة بإلغاء كافة القيود على الواردات من الدول الأطراف في الاتفاقية، وبالتالي تتمتع صادرات كل دولة بإعفاء جمركي تام في الدول الأخرى الأعضاء، ومن أبرز صور المناطق الحرة في العصر الحديث منطقة التجارة الحرة الأوروبية "الإفتا (EFTA)"¹⁵.

2.2.3. الاتحاد الجمركي: يقصد بالاتحاد الجمركي المعاهدة الدولية التي تجمع بمقتضاها الدول الأطراف أقاليمها الجمركية المختلفة في إقليم جمركي واحد بحيث يتم:

- توحيد التعريف الجمركية الخاصة بالاتحاد في مواجهة الخارج.
- تنسيق السياسات التجارية للدول الأعضاء قبل دول الخارج وبصفة خاصة من حيث عقد المعاهدات والاتفاقات التجارية.
- إنشاء جهاز استشاري تكون وظيفته تنظيم العلاقة بين الأعضاء وحل المشاكل التي تنشأ بينهم.
- تجمع الدول الإيرادات المحصلة من الرسوم على السلع التي تدخل الإقليم الجمركي الجديد لتوزع بين الدول الأعضاء، ويكون عدد شركائه معتبرا وتكون اقتصاديات البلدان الشركاء متشابهة بما فيه الكفاية بغية تحقيق هيكلة للاقتصاديات التي تتبع عملية التكامل¹⁶.

3.2.3. السوق المشتركة: تعمل السوق المشتركة على إزالة العوائق أمام تجارة السلع بين أعضائها، كما تقر تعريف جمركية خارجية مشتركة، بالإضافة إلى ذلك، تسمح السوق المشتركة أيضا بحرية حركة البضائع والخدمات والأشخاص ورأس المال داخل السوق. وتعتبر السوق المشتركة الجنوبية (MERCOSUR)* مثالا لها.

4.2.3. الاتحاد الاقتصادي: بالإضافة إلى إلغاء القيود المفروضة على المبادلات التجارية يشمل كذلك تحرير حركات رؤوس الأموال والأشخاص وإنشاء المشروعات إلى جانب التنسيق بين السياسات المالية والنقدية والاقتصادية للدول الأعضاء، وذلك بغرض إقامة هيكل اقتصادي متكامل وموحد مستقبلا بين الدول الأعضاء.

5.2.3. الاندماج الاقتصادي الكامل: بمقتضى هذا الشكل تصبح اقتصاديات الدول الأعضاء كاققتصاد واحد، فإلى جانب تحقق شروط الاتحاد الاقتصادي يتعين إنشاء سلطة عليا تكون قراراتها في الشؤون الاقتصادية ملزمة لجميع الدول الأعضاء، وهذه هي الصورة المحققة في ظل ما يعرف بالسوق الأوروبية المشتركة.

6.2.3. المناطق الحرة: ويقصد بها "تلك المناطق التي تقع في إقليم دولة من الدول ولكنها تعتبرها كما لو كانت خارج إقليمها من حيث القوانين الجمركية و تنظيم التصدير والاستيراد، وإلى حد كبير من حيث القواعد الضريبية وبعض القواعد الإدارية"¹⁷. كما تعرف من جانب آخر بأنها "قطعة أرض تابعة للدولة ولها حدود جغرافية واضحة وتقع في نطاق ميناء بحري أو جوي أو بالقرب منه ويتم عزلها جمركيا عن الدولة، بحيث تعامل البضائع الداخلة إلى هذه المناطق معاملة الصادرات وتعامل البضائع الخارجة منها معاملة الواردات، إلا أنها تخضع لسيادة الدولة وتطبق عليها نفس قوانين الدولة ويتم تجهيزها بالمرافق العامة"¹⁸. ولغرض التمييز بين درجات التقارب الاقتصادي نستعرض الجدول التالي:

جدول (01): درجات ومراحل التكتلات الاقتصادية

المواصفات	التكتل
: لا تعريف ولا قيود على التجارة بين الأعضاء.	منطقة التجارة الحرة
: القواعد السابقة + تعريف مشتركة في مواجهة غير الأعضاء.	الاتحاد الجمركي
: القواعد السابقة + حرية كاملة + تسويق وتحركات السلع ورأس المال والعمالة بين الأعضاء	السوق المشتركة
: القواعد السابقة + عملة موحدة + تكامل وتوحيد السياسات الاقتصادية أمام التجارة الخارجية	الاتحاد الاقتصادي
مبتح + إيج + س م + إ.اقتصادي + سياسة نقدية موحدة = سوق موحدة	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المعطيات أعلاه.

4. مزايا وعيوب التكتل الاقتصادي: من خلال قيام تكامل اقتصادي بين مجموعة من الدول فإنه قد يخلق مجموعة من المزايا، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، تنجر عن هذا التكامل عدة مشاكل قد تعيق من استمرار قيامه.

1.4. مزايا وفوائد التكتل الاقتصادي: هناك مزايا عديدة للتكتل الاقتصادي يمكن تلخيصها كما يلي:

- حرية تنقل عناصر الإنتاج.
- زيادة قوة التفاوض.
- اتساع حجم السوق.
- تخفيض العبء على ميزان المدفوعات.
- زيادة معدل النمو الاقتصادي.
- الاستفادة من مهارات اليد العاملة.

2.4. عيوب ومشاكل التكتل الاقتصادي: لا يخل التكتل الاقتصادي من مجموعة من العيوب التي تحول غالباً دون تحقيق أهداف التكتل منها:

- مشكل التعريف الموحدة.
- مشكل الحماية الجمركية.
- مشكل توزيع الإيرادات وتعويض الخسائر.

من خلال ما سبق، يمكن القول بأن التكتل الاقتصادي أصبح له أهمية كبيرة خاصة في الربع الأخير من القرن العشرين، الذي شهد تحولات اقتصادية متنامية ومتسارعة تحت مسمى العولمة الاقتصادية. فتسارعت الدول لإنشاء ترتيبات إقليمية فيما بينها أو إعادة النظر في تشكيلاتها التكاملية التي أقامتها من قبل بما يستجيب لتلك التحولات لدرجة أن أصبحت هذه التكتلات تحمل صبغة جديدة وتتخذ كقالب حمائي جديد خاصة في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة وهو ما سيتم التطرق إليه في الجزئية أدناه بعد استعراض أهم الأساليب الحمائية الجديدة الناتجة عن هذه الأزمة.

ثانياً: أساليب الحماية التجارية الجديدة والأزمة المالية العالمية.

بالرغم من مبادئ المنظمة العالمية للتجارة* المتمثلة في مبدأ شرط الدولة الأكثر رعاية، ومبدأ المعاملة الوطنية ومبدأ الحماية من خلال التعريف الجمركية أو مبدأ الشفافية¹⁹... إلا أن الاتفاق على تحرير التجارة لا تطبقه الدول الصناعية بدقة، إذ لا تزال هذه الأخيرة تضع الحواجز أمام صادرات الدول النامية من السلع المصنعة والأولية، ولم تقدم تخفيضات في التعريفات الجمركية على المنتجات التي تحض فيها الدول النامية بقدرة تنافسية. ولم تكتف الدول الصناعية بهذه الأساليب الحمائية فحسب، بل أصبحت تتستر وراء أساليب حمائية خفية ومستحدثة في سياساتها التجارية الخارجية خاصة اتجاه الدول النامية على غرار استخدامها للتكتلات الاقتصادية من خلال قواعد المنشأ المجحف التي عرقلت دخول منتجات الدول النامية إلى أسواق عالم الشمال الصناعي²⁰، ضف إلى ذلك العديد من الأساليب الحمائية الجديدة الناتجة عن الأزمة المالية العالمية والتي سيتم إبرازها في هذا المحور.

1. أساليب الحماية الجديدة في التجارة الدولية:

1.1. تعريفها: يقصد بها تلك المجموعة من الوسائل المستعملة بغية حماية اقتصاد بلد ما وبطريقة خفية وذكية من المنافسة الأجنبية عن طريق تطبيق مقاييس وإجراءات مختلفة لخلق تفاوت على مستوى السوق المحلي والأسواق الخارجية وتعديل الاستيراد أو توجيه تدفقات الإنتاج أو عوامله على هذا السوق، وهذه الإجراءات الحمائية عادة ما يتم تبريرها عن طريق حجة الصناعة الناشئة أو غيرها من الحجج المتنوعة. ولقد استخدمت ولا تزال الدول المتقدمة

خاصة في ظل الأزمة المالية العالمية هذه الأساليب وبشكل متحمس لغرض فرض القيود على الواردات، خاصة تلك الواردات القادمة من الدول النامية²¹. إذ تتحمل هذه الأخيرة خسارة كبيرة نتيجة للعلاقات غير المتكافئة مع الدول الرأسمالية وفي صيغ مختلفة²².

فإذا كانت الرسوم الجمركية تستخدم على نطاق واسع كأداة للحماية، فإنها ليست الأداة الوحيدة أو الأكثر ضرراً²³، بل إنه في ظل تخفيض الرسوم الجمركية في إطار برامج تحرير التجارة متعددة الأطراف، فإن أهمية العوائق غير الجمركية متمثلة في الأساليب الحمائية الجديدة تتزايد استخداماتها مع مرور الوقت خاصة من قبل الدول الصناعية الكبرى على غرار الولايات المتحدة الأمريكية*.

2.1. دوافع وأسباب تزايد استخداماتها: على الرغم من التبادلات الايجابية المهمة التي شهدتها العالم منذ ظهور الجات العام 1947. وما أفضت إليه جولات المفاوضات التجارية متعددة الأطراف التي تلتها من تحقيق المزيد من تحرير التجارة الدولية، فإن هذا لم يمنع النزعات الحمائية من معاودة الظهور وبشدة وبأساليب جديدة بين الفترة والأخرى مهددة ما تحقق من مكاسب على صعيد تحرير التجارة الدولية بالزوال، ولعل من أهم الأسباب التي أسهمت في تزايد استخدامات هذه الأساليب نذكر:

- ✓ ارتفاع تنافسية القوى الاقتصادية الصاعدة في حلقة التبادل التجاري العالمي (اليابان، الصين، البرازيل، كوريا الجنوبية وهونج كونج وتايوان وسنغافورة والبرازيل) وبدرجة أقل بعض الدول النامية.
- ✓ زيادة غزو منتجات الدول أعلاه الأسواق العالمية وبأسعار منافسة بسبب ما توفر لها من أساليب الفن الإنتاجي الرفيع والأيدي العاملة الرخيصة (تهديد ومنافسة الدول الصناعية العريقة في عقر دارها).
- ✓ تتصل الدول الصناعية عن التزاماتها أمام العالم حول تحرير التجارة الدولية وتخليها عن المبادئ التي تنادي بها في هذا المضمار (ادعاء هذه الدول في استخداماتها لهذه الأساليب الاستناد على مواد الجات). كالمادة (19)*، حيث قامت الولايات المتحدة ودول المجموعة الأوروبية بفرض الكثير من القيود والحواجز غير الجمركية والتي أصبحت أكثر انتشاراً من القيود الجمركية وقد اتجهت بصورة أساسية إلى محاصرة المنتجات التي تفوقت في إنتاجها اليابان ودول "النمور الآسيوية"* مثل المنسوجات والملابس والمنتجات الجلدية والصلب، والسيارات والمنتجات الالكترونية وغيرها.

لقد ادعت الدول الصناعية المتقدمة أنها استندت في لجوئها إلى الإجراءات الحمائية الجديدة المشار إليها في الجدول أدناه إلى مواد الجات كالمادة (19)، ولكن في الحقيقة أنه قد أسئى استعمال هذه المادة من قبل هذه الدول فالإجراءات التي اتخذتها إزاء وارداتها من البلدان النامية عموماً كانت منافية لروح "الجات" التي لم توجد في الأصل إلا بهدف تعزيز حرية التجارة الدولية وتوسيع رقعة التبادل التجاري بين الدول بما يؤدي إلى إحداث

معدلات نمو اقتصادية مرتفعة فيها تمكناها من تحقيق الرفاهية والحياة الكريمة لشعوبها. والجدول أدناه يوضح تصاعد نزعة الحمائية الجديدة المطبقة من طرف الدول المتقدمة:

جدول (02): تصاعد نزعة الحماية الجديدة في الولايات المتحدة ودول المجموعة الأوروبية

نوع السلعة	ضد كل الدول		ضد الدول المصنعة حديثا	
	1980-1976	1985-1981	1980-1976	1985-1981
عدد الإجراءات الحمائية الجديدة التي طبقتها الولايات المتحدة				
المنسوجات	9	11	2	10
المنتجات الجلدية	8	صفر	7	صفر
الخشب والورق	2	4	صفر	صفر
المطاط والسلع الكيماوية	9	10	5	6
الصلب والمعادن	9	73	4	48
معدات النقل	3	3	1	1
الماكينات	6	10	3	2
سلع أخرى	15	41	7	20
الإجمالي	61	152	29	87
عدد الإجراءات الحمائية الجديدة التي طبقتها الدول الأوروبية				
المنسوجات	6	7	3	4
المنتجات الجلدية	1	2	1	2
الخشب والورق	8	9	4	4
المطاط والسلع الكيماوية	15	30	3	10
الصلب والمعادن	24	18	15	12
معدات النقل	1	3	1	2
الماكينات	8	6	2	1
سلع أخرى	7	22	4	12
الإجمالي	70	97	33	47

المصدر: عبد الواحد الغفوري، العولمة والجات (التحديات والفرص)، مكتبة مدبولي، ط1، 2000، القاهرة، ص 31.

نلاحظ من الجدول أعلاه تصاعد هذه النزعات الحمائية الجديدة من طرف الدول الصناعية الكبرى في الفترة الممتدة ما بين سنوات السبعينات ونهاية الثمانينات. وبقيت هذه النزعات مستمرة خاصة في الفترة الحالية بسبب الأزمة المالية العالمية إذ تم رصد ما لا يقل عن 297 إجراء تجاريا تمييزيا منذ نوفمبر 2008²⁴.

2. الأزمة الاقتصادية العالمية والعودة إلى استخدام الأساليب الحمائية في التجارة الدولية:

إن المتتبع للتطورات التي تشهدها المنظومة الاقتصادية العالمية ليقف مندهشا أمام إفرازات الأزمة المالية العالمية أو ما يسمى "بأزمة الرهن العقاري"، والتي تعتبر الأسوأ من نوعها منذ زمن الكساد الكبير سنة 1929، فقد عصفت بأكبر اقتصاد في العالم "الاقتصاد الأمريكي"، ثم امتدت وأصرها إلى باقي دول العالم لتشمل الدول

الأوربية، والدول الآسيوية، ثم انتقلت إلى دول العالم الثالث، حيث تحولت أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية وتبعاً لأثر الدومينو إلى أزمة "رهن العالم تحت رحمة أسعار العقارات"²⁵. ولقد بات ولا يزال وقع هذه الأزمة كبيراً على اقتصاديات هذه الدول وعلى تجارتها الخارجية خاصة الدول النامية، وهذا بسبب ما أصبحت تتجه إليه الدول المتقدمة من أساليب حماية لغرض وقاية اقتصادياتها من إفرازات وإرهاصات هذه الأزمة.

1.2. الأزمة الاقتصادية العالمية*: "يولد الكساد من بطن الراج" هذا ما تعلمه العالم من خلال الدورات الاقتصادية، فعندما ترتفع الأسعار بشكل محموم ويزيد الراج وترتفع المكاسب ويحدث ازدهار، ومع الصعود المحموم في الأسعار، فإنه يجب التنبؤ بأن الانكسار قادم، وكلما اقتربت الأسعار من حالة الغليان تصبح الأزمة وشيكة²⁶.

1.1.2. أسباب ودواعي تفاقم الأزمة: في الأزمة المالية الأخيرة تفاعلت عدة أمور ساهمت في تفاقمها واندلاعها، يمكن إجمالها فيما يلي²⁷:

- وجود فترة ازدهار في الفترة من عام 2001 حتى النصف الأول من سنة 2006 بسبب انتعاش سوق العقارات، وبلوغ البرميل الواحد من البترول أسعاراً مرتفعة (حوالي 150 دولار للبرميل) مما شكل فائض السيولة لدى العديد من البنوك والمؤسسات المالية.

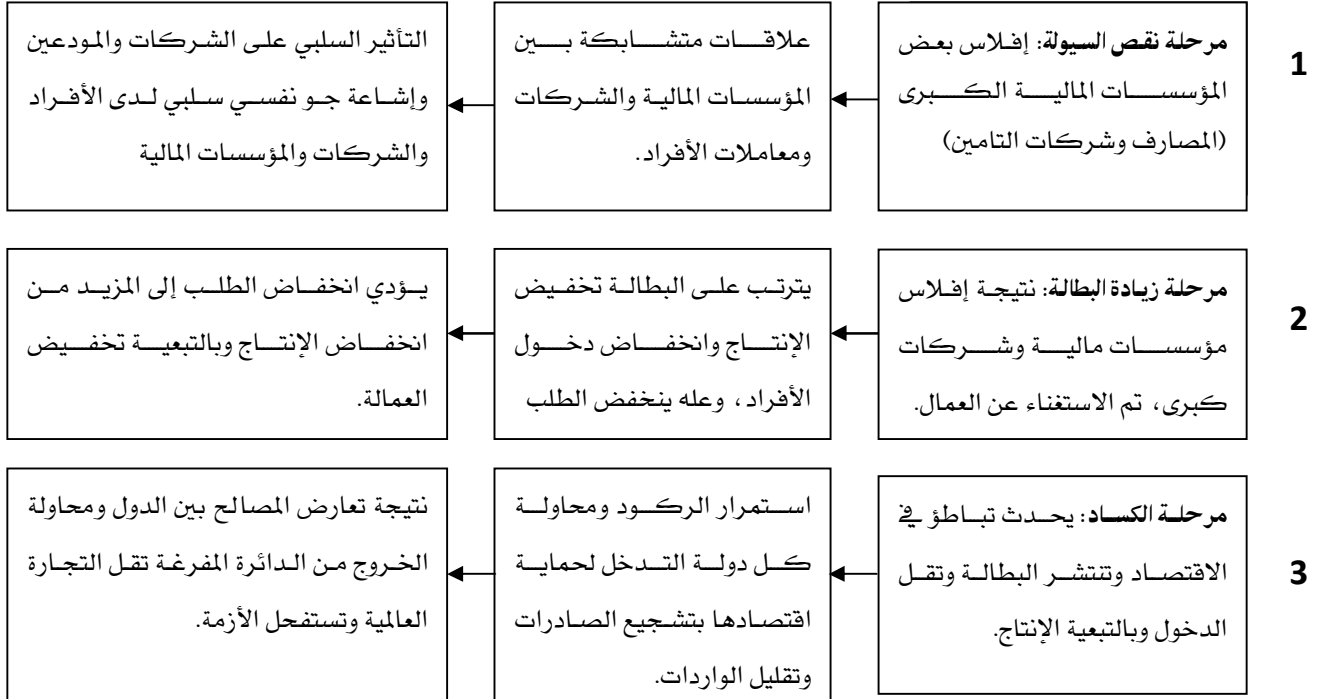
- تضخم السيولة "حبس الأموال لدى المصرف دون عائد" مما أدى إلى حدوث مشكلة مزدوجة هي:

- ✓ تركيز كبير في الائتمان في الرهن العقاري (عدم احترام أسس الائتمان الرشيد)*.
- ✓ منح القروض من الدرجة الثانية مما أدى إلى ظهور الفقاعة العقارية (أي الارتفاع الجنوني لأسعار العقارات حيث ينتفخ السعر ويكبر حتى يصل إلى مرحلة الانفجار) ليس بغرض السكن وإنما للمضاربة.
- ✓ قامت البنوك وشركات العقار ببيع ديون المواطنين في شكل سندات لمستثمرين عالميين بضمن العقارات، بعد ما تجمع لدى البنك محفظة كبيرة من الرهونات العقارية، حيث لجأ إلى استخدام هذه «المحفظة من الرهونات العقارية» لإصدار أوراق مالية جديدة يقترض بها من المؤسسات المالية الأخرى بضمن هذه المحفظة، وهو ما يطلق عليه التوريق[♦]، فكأن البنك لم يكتف بالإقراض الأولي بضمن هذه العقارات، بل أصدر موجة ثانية من الأصول المالية بضمن هذه الرهون العقارية، فلجأ المستثمرون بدورهم بعد أن تفاقمت المشكلة لشركات التأمين التي وجدت من الأزمة فرصة للربح بضمن العقارات فيما لو امتنع محدودو الدخل عن السداد، فقامت بتصنيف سندات الديون لفئتين (أ) قابله للسداد (ب) لا يمكن سدادها، وبدأت شركات التأمين بأخذ أقساط التأمين على السندات من هؤلاء المستثمرين.

✓ تحول الاقتصاد الحقيقي إلى اقتصاد ورقي من خلال المضاربة بالمشتقات المالية.*

- فيفري 2007: عدم تسديد تسليفات الرهن العقاري الممنوحة لمدينين لا يتمتعون بقدرة كافية على التسديد يتكثف في الولايات المتحدة ويسبب أولى عمليات الإفلاس في مؤسسات مصرفية متخصصة.
- أكتوبر إلى ديسمبر 2007: عدة مصارف كبرى تعلن انخفاضاً كبيراً في أسعار أسهمها بسبب أزمة الرهن العقاري.
- 7 سبتمبر 2008: وزارة الخزانة الأمريكية تضع المجموعتين العملاقتين في مجال تسليفات الرهن العقاري فريدي ماك (Freddie Mac) وفاني ماي (Fannie Mae) تحت الوصاية طيلة الفترة التي تحتاجانها لإعادة هيكلة ماليتهما، مع كفالة ديونهما حتى حدود 200 مليار دولار.
- 29 سبتمبر 2008 والأول من أكتوبر: مجلس النواب الأمريكي يرفض خطة الإنقاذ، "وول ستريت" (Wall Street) تنهار بعد ساعات قليلة من تراجع البورصات الأوربية بشدة في حين واصلت معدلات الفوائد بين المصارف ارتفاعها مانعة المصارف من إعادة تمويل ذاتها. فقرر مجلس الشيوخ خطة الإنقاذ المعدلة.
- من سنة 2009 إلى الآن: تزايد مناداة هيئات المجتمع الدولي بضرورة إجراء الحلول الكفيلة باحتواء الأزمة والتخفيف من شدتها. والشكل أدناه يوضح تداعيات ومراحل تفاقم الأزمة:

الشكل (01): مراحل ودوافع تفاقم الأزمة المالية العالمية



المصدر: طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 15.

يتبين من خلال التداعيات السابقة حول الأزمة الحالية أن المخرج الوحيد والمتاح على المستوى المحلي هو التخفيف من حدة انخفاض الطلب العالمي على السلع والخدمات، ثم العمل تدريجياً على تحريك ورفع هذا الطلب، أما على مستوى كل دولة فإن عليها أن تقوم بجهود إنقاذ وتحريك ودعم الصادرات.

2.1.2. العودة إلى الأساليب الحمائية بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية:

بدأت الأزمة الاقتصادية العالمية تترك آثارها على الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية، ويتبين ذلك من خلال ذلك الاتجاه الذي أصبحت تحدوه الدول من حماية أسواقها المحلية من السلع الأجنبية. إنها، إذن، عودة إلى الأساليب الحمائية²⁸ التي بدأت قبل فترة وجيزة وكان الزمن قد تجاوزها. والأمثلة على ذلك كثيرة. فقد عادت بلدان الاتحاد الأوروبي إلى سياسة دعم قطاع اللحوم والألبان، بتقديم الإعانات للمنتجين المحليين، متراجعة بذلك عن القرارات التي اتخذتها عام 2007، والقاضية برفع هذا الدعم.

وتعني العودة إلى سياسة الدعم هذه، إلحاق الضرر بالقطاع الزراعي في البلدان الأخرى. وردت الولايات المتحدة باتخاذ قرارات تقضي بفرض قيود على استيراد لحم الدجاج والخنزير من البلدان الأوروبية، وزيادة الرسوم الجمركية على المياه المعدنية الإيطالية والجبنة الفرنسية.

وللمقارنة في هذا السياق، كذلك نشير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي واليابان قد سارعت سنة 2000 إلى فرض "رسوم تعويضية" على السلع الالكترونية المستوردة من كوريا بسبب ما قدمته هذه الأخيرة من مساعدات بلغت 6 تريليون يوان كوري للشركة المحلية المنتجة أما اليوم، فإن الولايات المتحدة نفسها ودول الاتحاد الأوروبي وعدد من الدول الأخرى، وسعيها منها إلى إنقاذ المنتجين المحليين لديها، تجد نفسها في الوضع الذي كانت فيه كوريا الجنوبية عام 2000، والسؤال الذي يطرح نفسه بحدته هو: هل ستتعرض هذه الدول للعقوبات بسبب مخالفتها لقواعد منظمة التجارة العالمية، كما حصل مع كوريا حينذاك، أم لا؟ إن هذه الدول لن تجد من يفرض عليها عقوبات مباشرة. فهي القوى الأكثر فاعلية وقوة في التجارة الدولية، وهي التي تقف على رأس المنظمة الدولية والتي ترسم في الغالب توجهاتها وتضع قواعد عملها.

ثالثاً: التكتلات الاقتصادية كأسلوب حمائي جديد في ظل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

1. الأساليب الحمائية الجديدة الناتجة عن الأزمة الاقتصادية العالمية: مع احتدام الأزمة الاقتصادية العالمية، اتجهت العديد من الدول إلى تبني سياسات حمائية، ترمي إلى إنعاش إنتاجها المحلي وحماية أسواقها من منافسة المنتجات الأجنبية وتقليص البطالة. فلجأت إلى تطبيق أساليب حمائية جديدة في علاقتها التجارية الدولية وهو الأمر الذي

تسبب في انتكاسة جديدة لنظام حرية التجارة، يضع على المحك فاعلية ومستقبل التجارة العالمية. ومن هذه الأساليب الحمائية الجديدة ما يلي:

1.1. أسلوب الإعانات المالية "عصر الإعانات المالية": إن من بين التدابير الحمائية الجديدة والأكثر انتشارا اليوم استخدام الإعانات المالية لإنقاذ بعض القطاعات. وتجدر الإشارة إلى أن البلدان المتقدمة تلجأ عموماً إلى استخدام الإعانات، في حين أن البلدان النامية تستخدم في الغالب الأساليب الأكثر بساطة، كالرسوم الجمركية. وأكثر القطاعات استفادة من الدعم، قطاع صناعة السيارات الذي سينال وفق دراسة البنك الدولي ما قيمته 48 مليار دولار كدعم سنة 2009. ويشمل هذا المبلغ الإعانات المالية المباشرة، وقدرها 17.4 مليار دولار التي خصصتها الإدارة الأمريكية لدعم شركات صناعة السيارات الأمريكية الثلاث: جنرال موتورز وفورد وكرايسلر. ومن البلدان التي قررت تقديم الدعم لصناعة السيارات لديها كل من فرنسا وألمانيا وكندا وبريطانيا والصين والأرجنتين والسويد. كما أن الطائرات الفرنسية والبريطانية لا تزال تحصل على دعم حكومي كبير لتطوير طائرة "الكونكورد" لغرض فرض سيطرتها وبسط نفوذها على السوق العالمي²⁹.

إن هذه الإعانات تقترن بمطالبة الشركات التي تحصل على دعم حكوماتها، الحفاظ على فرص العمل في الأسواق الوطنية. حتى ولو تطلب ذلك إقفال المصانع الأكثر فعالية في الخارج، وبصورة خاصة في البلدان النامية. أي أن الحل يتم على حساب الطرف الأضعف في الاقتصاد العالمي، وبعد كل هذا يتم رفض المعونات المالية للدولة باسم روح العنصر النيوليبرالي، باعتبارها تدخلا مضرا بالسوق وإعاقة لآلياته*.

2.1. الحمائية "الشرعية": إن الحمائية الشرعية اليوم، أصبحت بمثابة ذلك القالب الحمائي الجديد الذي تتستر خلفه الدول المتقدمة في مجال القطاع الزراعي. فالقوانين السارية تؤدي تلقائياً إلى زيادة الإعانات المالية، نتيجة انخفاض أسعار الخامات الزراعية. فالعديد من برامج حماية المواد الغذائية المحلية، وتحديدًا بلدان الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكوريا الجنوبية، تقضي بحماية المزارعين من انخفاض الأسعار لذا، فعندما تنخفض الأسعار تنمو تلقائياً الإعانات المباشرة التي تقدمها الدولة للمنتجين.

إن إمكانية زيادة الرسوم الجمركية بصورة "شرعية"، هي بمثابة الكابوس لأنصار التجارة الحرة. فعلى سبيل المثال، سوف تنمو الإعانات التي ستقدم للمزارعين الأمريكيين، حسب تقديرات البنك الدولي، من 8.1 مليار دولار عام 2008 إلى 9.9 مليار دولار عام 2009³⁰ وهذا بعد أن كانت لا تتجاوز عتبة 7 مليار دولار في 2007، (هذا في حال عدم عودة الأسعار إلى الارتفاع مجدداً). إن هذا الأمر وغيره من التدابير المماثلة في البلدان المتطورة تعني أن انخفاض الأسعار يؤدي إلى تضرر منتجي المواد الزراعية في البلدان النامية، حيث لا تملك حكوماتها الموارد المالية الضرورية لتقديم الدعم لمزارعيها.

3.1. الحماية الأوروبية: خلافا للرأي السائد حول الحرية المطلقة للتجارة في إطار الاتحاد الأوروبي، ظلت البلدان والشركات الأوروبية، حتى في سنوات النمو الاقتصادي السريع، تحتفظ احتياطاً بمجموعة من التدابير الحمائية القاسية. ولم تتردد في استخدامها عند الضرورة. فقبل عدة سنوات عمدت شركة رينو (Renault) الفرنسية إلى إقفال مراكز الصيانة المتعاقد معها في وجه شركة هيللا (Hella) الألمانية المنتجة لقطاع الغيار، وبدورها ردت شركات الصيانة الألمانية العاملة في السوق الألمانية والبالغ حجم دورتها المالية 2.5 مليار دولار، بمقاطعة الشركات الفرنسية المنتجة لقطاع الغيار المخصصة للسيارات الألمانية، مما أدى إلى مضاعفة أسعار قطع الغيار بالنسبة للمستهلك.

وقد جرت حروب تجارية بين البلدان الأوروبية على مستوى بعض القطاعات عموماً. ومثلت مشكلة فعلية في هذا السياق، وهي مسألة منح شهادات للسلع غير المشمولة بالمقاييس (المواصفات والمعايير) الفنية الأوروبية العامة. ويؤدي هذا النوع من العوائق الحمائية إلى خسارة اقتصاديات دول الاتحاد الأوروبي قرابة 150 مليار دولار سنوياً، ويعيق خلق 2.5 مليون فرصة عمل على مساحة الاتحاد.

4.1. أسلوب التركيز على العمالة المحلية: لقد فتحت الأزمة الراهنة فصلاً جديداً في تاريخ السياسة الحمائية. فقد أصبحت حماية أسواق العمل المحلية ظاهرة عامة واسعة الانتشار، فصارت النقابات العمالية في العديد من البلدان، تطالب بفرض القيود على استخدام العمالة الأجنبية. وتتجلى هذه الظاهرة بوضوح أكبر في بلدان الاتحاد الأوروبي³¹. ففي بريطانيا، على سبيل المثال، أدى استخدام الأجانب في مصافي النفط التابعة لشركة رويال داتش/ شل (Royaldatch/chaille) إلى موجة احتجاج واسعة في مطلع عام 2009. حيث اعتبر العمال البريطانيون أن الشركة تتجاهل وجود كوادر ماهرة ذات كفاءات عالية في البلاد، وتفضل استخدام اليد العاملة الأرخص من بلدان أوروبا الشرقية والجنوبية.

5.1. الحماية التنظيمية (حمائية المعايير): توجد وسائل أخرى غير تقليدية للحماية تم إدخالها في أعقاب الأزمة على غرار الحماية التنظيمية المتعلقة بالمعايير الواجب توفرها في المنتجات، إذ تشير التقارير المتواترة إلى تطبيق أكثر صرامة لمعايير التقنية والسلامة الغذائية على الواردات منذ بدء الأزمة. فبسبب أن خطط تجارة الانبعاثات، خاصة في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والتي سوف تفرض تكاليف كبيرة على القطاعات ذات الاستهلاك الكثيف للطاقة محلياً، فمن المتوقع أن يزيد الضغط لفرض تكاليف مماثلة على إنتاج أرخص ذي استهلاك عالٍ من الكربون في أماكن أخرى لا تخضع لسياسات خفض الكربون. ومن ثم يطل شبح العقوبات التجارية على الدول التي تستهلك أكثر من نصيبها العادل من الموارد الحكومية أو تتحمل أقل من نصيبها العادل من تكاليف الإنتاج؛ خصوصاً الصين. وتم التهديد أيضاً بفرض "تعريفات على الكربون" في إطار ما يصطلح عليه بضرائب الكربون.

ولكن حمائية تغير المناخ هذه، يمكن أن تشمل أيضاً "إعانات خضراء" والتي تتطوي على تمييز في صالح المنتجين المحليين وجميع أنواع المعايير التمييزية الأخرى.

والأمر الذي يدعو لمزيد من القلق هو أن هذه الحمائية التنظيمية غير التقليدية المتوقعة مستقبلاً، تتراوح ضوابط منظمة التجارة العالمية عليها بين الضعيفة إلى غير الموجودة. ويتمثل الخطر، إن لم يتم احتواؤه، في أن هذا النوع من الحمائية سوف ينتشر تدريجياً ليغطي مساحات أكبر من التجارة الدولية. وهذا هو ما حدث خلال عقد السبعينيات وهو ما يدعو إلى مزيد من القلق خاصة من طرف الدول النامية³².

2. التكتلات الاقتصادية كآلية حمائية جديدة في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية:

1.2. التكتلات الاقتصادية واتحادات المنتجين الدولية: (الشكل الجديد للحمائية التجارية)

لقد أصبحت الدول المتقدمة تتجه إلى إنشاء التكتلات الاقتصادية الإقليمية كأسلوب ووجه حمائي جديد في علاقتها التجارية الدولية، كما أضحت اتحادات المنتجين الدولية شكلاً جديداً من الأساليب الحمائية وامتداداً للسلوك الاحتكاري المحلي إلى الساحة العالمية، ويعتبر أصدق مثال لهذه التكتلات السوق الأوروبية المشتركة، والاتحاد الأوروبي للتجارة الحرة ومجلس المعونة المتبادلة لدول أوروبا الشرقية³³.

ولما كانت الأسواق الرئيسية لصادرات الدول النامية إنما تتمثل في الدول الداخلة في هذه التكتلات العالمية فإن هذا يوضح مدى خطورة هذه التكتلات على صادرات الدول النامية، حيث يهدف كل تكتل إلى إتاحة سوق واسعة لمنتجات كل الدول الأعضاء عن طريق إزالة الحواجز الجمركية والكمية بين الدول الأعضاء.

كما يهدف التكتل إلى توسيع نطاق الحماية التي تتمتع بها فروع الإنتاج القائمة في البلاد الداخلة في التكتل وذلك بإنشاء تعريفات جمركية موحدة باتجاه العالم الخارجي بهدف التأثير على السوق واستخدامها كعائق لدخول المنتجات³⁴، كون أن هذه التعريفات تكون مرتفعة على الواردات المثيلة لمنتجات الدول الأعضاء.

كما أن هذه التكتلات* تؤدي إلى إضعاف قوة مساومة الدول النامية في مجال التجارة الدولية. إذ تمثل في واقع الأمر عنصراً احتكاريًا في الاقتصاد الدولي مما يزيد من قوة مساومة الدول المتقدمة الداخلة في هذه التكتلات³⁵. كما أن ارتباط بعض الدول النامية* بهذه التكتلات يؤدي إلى عرقلة حركة التصنيع في هذه الدول. ويرجع ذلك إلى تحرير التجارة فيما بينها وبين دول السوق مما يؤدي إلى عدم قدرة الصناعات الوليدة في هذه الدول على منافسة الصناعات القوية في دول التكتل المتقدمة.

2.2. الممارسات التمييزية في قواعد المنشأ Rules of Origin:

يشهد العالم المعاصر طفرة تقنية مطردة مصحوبة بزيادة كبيرة في التبادل التجاري بين الدول. وقد نجم عن ذلك أن بعض السلع التي تصنع بصورة نهائية تستخدم في صناعتها مواد وسيطة من دول مختلفة مما يؤدي إلى بعض المشكلات عند فرض التعريفات الجمركية حسب دولة المنشأ³⁶.

ولغرض تفادي هذه الاختلالات في العلاقات التجارية الدولية ظهر ما يعرف بقواعد المنشأ فهي "مجموعة القواعد التي تحدد الدولة التي يكون المنتج قد أنتج فيها"³⁷. فعندما يكون المنتج قد أنتج بشكل كامل في دولة واحدة، لن تنشأ مشكلة. لكن تقع المشكلة في حالة ما إذا تم استيراد المدخلات الأساسية من دول أخرى، أو عندما يكون هناك بعض العمليات المحدودة قد تمت في الدولة التي صدر منها المنتج النهائي. ولغرض تبيان هذه القواعد نستعرض المثال التالي:

نفرض أن بلدا معينا A يفرض تحديدا كميا أو حقا جمركيا على الواردات الآتية من بلد آخر B، إن منتجي البلد الثاني سيسعون إلى تجنب هذه القاعدة عن طريق جعل منتجاتهم تعبر إلى بلد ثالث C قبل تصديرها إلى البلد A، هذا الأخير بإمكانه إعمال قواعد المنشأ حتى يتمكن من فرض الحق الجمركي أو التحديد الكمي للمنتج الآتي من البلد الثالث C.

وفي هذا الصدد نذكر أن الوحدة الأوروبية وسعت من مجال تطبيق حق جمركي ضد الإغراق بنسبة 20% إلى الولايات المتحدة الأمريكية على آلات النسخ، هذا الحق الذي كان يقتصر سابقا على الآلات التي مصدرها اليابان لأنها اعتبرت أن المنتجين اليابانيين كانوا يجعلون منتجاتهم تعبر إلى الولايات المتحدة الأمريكية قبل أن يتم تصديرها إلى المجموعة الأوروبية.

إن تطبيقات قواعد المنشأ في الفترة الحالية أصبحت تأخذ بعدا خطيرا في العلاقات الدولية، بل أصبحت بعض الدول الصناعية تتخذها بمثابة أسلوب حمائي جديد في علاقتها التجارية خاصة مع الدول النامية. وهذه القواعد هي بمثابة عوائق غير مباشرة لأنها قواعد غامضة وتحتل تفسيرات عديدة أمام تجارة الدول النامية³⁸.

وتعتبر قواعد المنشأ أحد أساليب السياسة التجارية المستخدمة في اتفاقيات التجارة. ويمكن استخدامها كأداة تمايز تفضيلي في بعض الدول، وتظهر خطورتها في اتفاقيات مناطق التجارة الحرة بحيث لا تكون للأعضاء سياسة جمركية موحدة اتجاه العالم الخارجي³⁹، وهو الأمر الذي تستغله الدول الصناعية كورقة حماية جديدة لغرض حماية أسواقها من المنتجات الأجنبية خاصة القادمة من الدول النامية.

ولغرض اكتشاف خبايا ممارسات هذه القواعد بصيغ حديثة في أسواق أوروبا نستعرض الحالة التالية:

إن المتصفح لقواعد المنشأ المنصوص عليها في اتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية، يمكنه ملاحظة أنها تؤدي إلى التمييز ضد السلع المستوردة من دولة عربية ليست طرفا في اتفاق الشراكة لمصلحة السلعة نفسها المستوردة من دولة طرف مثل "تركيا، مالطا" باعتبار هذه الدول أعضاء في منطقة التجارة الحرة مع أوروبا. فإذا افترضنا أن مادة بتر وكيمائية تدخل في إنتاج البلاستيك وإذا استوردت مثلا "الجزائر، مصر" هذه المادة من مالطا في هذه الحالة جاز لسلعة البلاستيك أن تدخل السوق الأوروبية من دون قيود لأن تلك المواد يتم معاملتها كما لو كانت منتجة في "الجزائر أو مصر". أما إذا استوردت تلك المواد البتر وكيمائية نفسها والداخلية في إنتاج البلاستيك من السعودية مثلا، فإن سلعة البلاستيك الجزائرية أو المصرية في هذه الحالة لا تدخل السوق الأوروبية إلا تحت ضريبة جمركية مرتفعة، وهذه نتيجة طبيعية من الزاوية القانونية، لأن مالطا عضو في منطقة التجارة الحرة الأوروبية، بينما السعودية ليست كذلك...إلا أنه من الزاوية الاقتصادية تعني تشجيع استيراد مدخلات الإنتاج من دولة مثل "تركيا، مالطا" والابتعاد عن استيرادها من دولة عربية ليست عضوا في منطقة التجارة الحرة الأوروبية، وهو ما يسمح لنا بالاستنتاج بأن مثل هذه الممارسات ما هي إلا وسيلة من الوسائل الحمائية التي تقوي بها الدول الصناعية روابطها بينها وبالتالي تحمي أسواقها من منتجات الدول غير العضوه في مناطقها التجارية على غرار الدول العربية والنامية هذا من جهة. أما من جهة أخرى فموضوع قواعد المنشأ من منطلق مرجعية الاقتصاد السياسي للشراكة يوضح أغراضا سياسية محدودة تتمثل في إطار تقوية الروابط التجارية مع دول غير عربية وإضعافها مع الدول العربية، في إطار آليات تتعارض مع مقتضيات تحقيق السوق الوطنية والعمل من أجل إنجاز مهمات التكامل الاقتصادي العربي⁴⁰. ومن بين أهم التكتلات الاقتصادية الدولية ما هو موجود في الملحق أدناه:

ملحق (01): الاتحادات التجارية والتكتلات الاقتصادية الدولية

اسم التكتل	سنة	نوع التكتل	الدول الأعضاء
أولا: أهم التجارب الأوربية:			
(1) اتحاد بينيليكس Bunilux	1918	اتحاد جمركي	بلجيكا، لوكسمبورج، هولندا.
(2) المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي و التنمية OEEC.	1948	منطقة تجارة حرة	ألمانيا الغربية، فرنسا، إيطاليا، بلجيكا، النمسا، هولندا، البرتغال، الدنمارك، لوكسمبورج، بريطانيا، أيسلندا، أيرلندا، النرويج، السويد، سويسرا، تركيا، اليونان، وغيرها من الدول التي انضمت مؤخرا.
(3) مجلس التعاون الاقتصادي المتبادل للدول الاشتراكية COMECON-SEMA.	1948	منطقة تجارة حرة	الاتحاد السوفيتي، المجر، بلغاريا، بولندا، تشيكوسلوفاكيا، رومانيا، ألبانيا، ألمانيا الشرقية، الصين، كوريا الشمالية، منغوليا، كوبا، فيتنام.

1952	منطقة تجارة حرة	فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورج.	(4) جماعة الفحم والصلب الأوروبية ECSC.
1957	اتحاد جمركي	جماعة الفحم والصلب، بريطانيا، أيرلندا، الدنمارك، اليونان، اسبانيا، البرتغال، النمسا، فنلندا، سويسرا.	(5) الجماعة الأوروبية EEC- الاتحاد الأوروبي EU.
1960	منطقة تجارة حرة	بريطانيا، سويسرا، النرويج، الدنمارك، البرتغال، فنلندا، سويسرا.	(6) منطقة التجارة الحرة الأوروبية EFTA.
ثانيا: أهم تجارب الدول الأمريكية			
1960	منطقة تجارة حرة	الأرجنتين، البرازيل، المكسيك، الشيلي، أورجواي، بيرو، بارجواي.	(1) منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا اللاتينية LAFTA.
1960	سوق مشتركة	كوستاريكا، السلفادور، جواتيمالا، هونداس، نيكارجوا.	(2) السوق المشتركة لأمريكا الوسطى CACM.
1961	سوق مشتركة	بوليفيا، كولومبيا، الإكوادور، بيرو، فنزويلا.	(3) السوق المشتركة لمجموعة دول الانديان COMECON- SEMA.
1967	سوق مشتركة	انتيجا، جوايانا، ربادوس.	(4) السوق المشتركة الكاريبية CARICOM.
1975	منطقة تجارة حرة	معظم دول أمريكا اللاتينية "قرابة 21 دولة".	(5) النظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية SELA.
1980	منطقة تجارة حرة	الأرجنتين، البرازيل، كولومبيا، المكسيك، الشيلي، أورجواي، الإكوادور، بيرو، بارجواي، بوليفيا، فنزويلا.	(6) اتحاد التكامل لدول أمريكا اللاتينية LAIA.
1994	منطقة تجارة حرة	الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، المكسيك.	(7) اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA.
ثالثا: أهم تجارب دول آسيا			
1968	منطقة تجارة حرة	برونيا، اندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، تايلاند.	اتحاد دول جنوب آسيا ASEA.
رابعا: أهم تجارب دول إفريقيا			
1954	اتحاد جمركي	الكونغو، إفريقيا الوسطى، تشاد، الكاميرون.	(1) الاتحاد الجمركي لدول إفريقيا الوسطى.
1955	اتحاد جمركي	ساحل العاج، مالي، موريتانيا، النيجر، السنغال، فولتا العليا، البنين.	(2) اتحاد غرب إفريقيا الوسطى.
1957	سوق مشتركة	غانا، البنين، ساحل العاج، ليبيريا، النيجر، موريتانيا، السنغال، سيراليون، توجو، فولتا العليا.	(3) المجموعة الاقتصادية لإفريقيا الوسطى.
1958	سوق مشتركة	إفريقيا الوسطى، تشاد، الكونغو.	(4) اتحاد ولايات إفريقيا الوسطى.
1961	منطقة تجارة حرة	مصر، المغرب، الجزائر، غانا، مالي، غينيا.	(5) السوق الإفريقية المشتركة.
1964	اتحاد جمركي	تشاد، إفريقيا الوسطى، الجابون، الكاميرون، الكونغو.	(6) الاتحاد الجمركي والاقتصادي لإفريقيا الوسطى.

7	مجموعة شرق إفريقيا EAC	1970	منطقة تجارة حرة	كينيا، تنزانيا، أوغندا.
8	المجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية ECOWS.	1975	اتحاد جمركي	بنين، بوركينافاسو، غامبيا، كاب فاس، غينيا بيساو، ساحل العاج، مالي، ليبيريا، موريتانيا، النيجر، نيجيريا، السنغال، سيراليون، توجو، غانا.
خامسا: أهم التجارب العربية				
1	اتفاقية تسهيل التبادل التجاري.	1953	منطقة تجارة حرة	الأردن، اليمن، السعودية، العراق، لبنان، مصر، الكويت.
2	اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية.	1962	سوق مشتركة	مجموعة الدول العربية.
3	السوق العربية المشتركة	1964	سوق مشتركة	السعودية، عمان، قطر، البحرين، الإمارات، الكويت.
4	مجلس التعاون الخليجي.			مصر، العراق، اليمن، الأردن، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا.
5	مجلس التعاون العربي	1981	منطقة تجارة حرة	
6	اتحاد المغرب العربي	1989	منطقة تجارة حرة	

2. تفعيل التكامل بين الدول النامية كآلية للتخفيف من آثار التكتلات الاقتصادية الدولية:

من أجل التخفيف من آثار استخدام التكتلات الاقتصادية الدولية كآلية حماية جديدة خاصة في أعقاب إفرازات الأزمات المالية العالمية، اقترح العديد من المفكرين الاقتصاديين برامج إنمائية تسهم في بناء إستراتيجية إنمائية للدول النامية والعربية من خلال ما يعرف بالتكامل الإنمائي والذي اقترحه الاقتصادي "سامي عفيف حاتم" كنموذج عملي يضم العناصر التالية الواجب اتخاذها⁴¹:

- إقامة منطقة حرة تتكون بدورها من منطقة تجارة حرة من أجل تحرير التجارة البينية وإقامة منطقة استثمار حرة لفسح المجال أو الطريق أمام انتقالات رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.
- التنسيق بين السياسات الاقتصادية وخطط وبرامج التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء، وذلك بتوفير الحد الأدنى من التنسيق والتجانس بين السياسات النقدية والائتمانية القطرية التي تتبعها الدول الأعضاء.
- التنسيق الضريبي والتنسيق في مجالات التنمية الإنتاجية داخل هذه الدول، والاتفاق والتنسيق على القيام بأنشطة جماعية في قطاع البحوث والتطوير مع ضرورة الاتفاق على وجود آلية تكاملية إقليمية بين الدول الأعضاء لمساعدة الدول الأقل تقدما داخل المنطقة التكاملية.
- ولعل هذه الاستراتيجيات الإنمائية وغيرها ربما ستكون كفيلة بإخراج الدول النامية من أثر هذه التكتلات على اقتصادياتها، كون أن هذه الدول في الفترة الراهنة أضحت غير قادرة منفردة على إحداث تحولات

اقتصادية واجتماعية وسياسية لمواجهة، أو اللحاق بالتطورات المتسارعة خاصة أمام تحديات العولمة، نظرا لغياب إستراتيجية واضحة المعالم للتنمية في هذه الدول، وإهمالها لتجارها التكاملية أو حتى تفعيلها.

خاتمة:

في ختام هذه الورقة البحثية والتي تم تخصيصها لغرض كشف النقاب عن إحدى الأدوات الحمائية الجديدة المستخدمة بطريقة تمييزية في العلاقات الاقتصادية الدولية متمثلة في التكتلات الاقتصادية، تبين لنا مدى خطورة هذه الأداة وتأثيرها على موازين العلاقات التجارية والتبادلية في حقل التجارة الدولية، فلربما كان من بين أهم إفرازات الأزمة المالية العالمية اتجاه العديد من الدول خاصة المتقدمة منها نحو تكوين تكتلات اقتصادية أو تفعيل القائم منها بما يحقق لها أكبر المنافع، فأصبح التعاون والتكامل الإقليمي السمة الغالبة التي تحكم العلاقات الدولية والإقليمية في الوقت الراهن.

لكن، ومن خلال ما أثبتته الدراسة فإن إقامة هذه التكتلات دون مراجعة الضوابط التي تحكم أساليب عملها أصبح يحدث شرخا كبيرا خاصة ببنيان الدول النامية التي لازالت تعاني من الممارسات التمييزية من خلال هذه التكتلات والتي أضحت في الفترة الحالية تحمل صفة القالب الحمائي الجديد والوسيلة الحمائية المشروعة في ظاهرها ولكنها بوسائل ممنوعة لظالما أثرت على اقتصاديات الدول النامية. هذه الأخيرة التي لا بد لها كذلك من الأخذ بمفهوم التكامل الاقتصادي بصيغته الجديدة بما يواكب ويتماشى مع مختلف المتغيرات سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي وفي جميع المجالات.

وعلى ضوء ما سبق يمكن تقديم الاقتراحات والتوصيات التالية:

- العمل الدولي المشترك على تجنب استخدام التكتلات الاقتصادية كذريعة لاتخاذ سياسات حمائية غير تعريفية أو اتخاذ إجراءات تجارية مضادة تضر بمصالح الدول خارج التكتل.
- على المنظمة العالمية للتجارة، كونها الإطار الرئيس لتحرير المبادلات التجارية، أن تعمل جاهدة على تبيان فحوى الاستثناءات التي ترد على بعض موادها بشكل أكثر وضوحا حتى تستوعبه جميع الدول الأعضاء، وبالتالي تتجنب تسلل استخدام التكتلات الاقتصادية كأداة حمائية تمييزية.
- لا بد من توافر الشفافية في إتفاقيات ومفاوضات المنظمة العالمية للتجارة أو في الاتفاقيات التجارية ما بين الدول بعضها البعض مما يجعل كل الأطراف تشترك وبطريقة عادلة في عقد الصفقات التجارية.
- على الدول النامية التفاعل بكفاءة ومرونة مع المتغيرات التي تحدث في البيئة الاقتصادية الدولية، وتعزيز المشاركة الفعالة والكاملة في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف من أجل تسهيل اندماجها في الاقتصاد العالمي بأقل المخاطر.

- تعزيز التعاون بين دول الشمال المتقدم ودول الجنوب النامي، والتأكيد على إزالة العقبات لدخول دول الجنوب أسواق الدول المتقدمة.
- العمل على وضع سياسة مشتركة بين الدول النامية في العلاقات الخارجية والتبادل التجاري، والتحرك المشترك مع المنظمات والمؤسسات الدولية لمعالجة مختلف المشاكل مثل محاربة الفقر، أزمة الديون، شروط التبادل التجاري، نقل التكنولوجيا وغيرها. كما يجب إعطائها الحق في عملية صنع القرار في الشؤون الاقتصادية والتجارية والمالية للعالم.

الهوامش والإحالات:

- * جاكوب فاينر (ولد في مونتريال في 1892 - وتوفي فيها سنة 1970): خبير اقتصادي كندي، أمريكي الجنسية. قدم إسهامات كبيرة في الاقتصاد الدولي وتاريخ الفكر الاقتصادي ونظرية الشركات والمؤسسات. عمل أستاذا في جامعة شيكاغو وجامعة برنستون، وهو من رواد نظرية المؤسسات وأول من ميز بين منحنيات التكلفة على المدى القصير وال المدى الطويل. في عام 1937 نشرت له دراسات عديدة في نظرية التجارة الدولية خاصة ذلك الجانب المتعلق بالاتحادات الجمركية والتكتلات الاقتصادية.
- ¹ محمد رثيف مسعد عبده، "التجارة الخارجية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية"، دار الثقافة العربية، القاهرة، 2005، ص 182.
- ² سامي عفيفي حاتم، "التجارة الخارجية بين التنظير والتطبيق"، ط 2، ج 2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994، ص 222.
- * بيلا بالاسا: اقتصادي مجري من مواليد مدينة بودابست سنة 1928 وتوفي فيها سنة 1991. عمل مع الاقتصادي سامويلسون في نفس المخبر واكتشفا ما يعرف بأثر بالاسا - سامويلسون. وفي نظريته حول التكامل الاقتصادي في التجارة الدولية سنة 1961 حدد بالاسا مختلف درجات التكامل الاقتصادي وكانت له إسهامات كبيرة في هذا التخصص من الاقتصاد الدولي.
- ³ بيلا بالاسا، "نظرية التكامل الاقتصادي"، ترجمة رشيد البراوي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1964، ص 10.
- ⁴ محمد هشام خواجكية، "التكتلات الاقتصادية الدولية"، مديرية المطبوعات الجامعية، جامعة حلب، 1972، ص 30.
- ⁵ سامي عفيفي حاتم، "التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق"، مرجع سبق ذكره، ص 31.
- ⁶ جون وليامسون وآخرون، "التكامل النقدي العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1981، ص 41.
- ⁷ سامي عفيفي حاتم، "التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم"، مرجع سبق ذكره، ص 283.
- ⁸ محمد لبيب شقير، "الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها"، ج 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1982، ص 46.
- ⁹ إكرام عبد الرحيم، "التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي"، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002، ص 45.
- ¹⁰ سامي عفيفي حاتم، "التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق"، مرجع سبق ذكره، ص 36.
- ¹¹ للمزيد انظر: عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية (دراسة تجارب مختلفة)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، جامعة الجزائر، 2006/2007، ص ص 07-09.
- ¹² إسماعيل العربي، "التكتل والاندماج الاقتصادي بين الدول المتطورة"، ط 2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 43.
- ¹³ المرجع السابق، ص 43.
- ¹⁴ محمد علي عوض الحراري، الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2007، ص 104.
- ¹⁵ الإفتا The European Free Trade Association (EFTA): منطقة التجارة الحرة الأوروبية تضم سبع دول أنشأت بموجب معاهدة ستوكهولم عام 1959، ص 191.
- ¹⁶ صالح بكر الطيار، التحديات الاقتصادية للعالم العربي في مواجهة التكتلات الدولية، الطبعة الأولى، مركز الدراسات العربي الأوربي، باريس، 1995، ص 436.
- * اتفاقية الميركوسور MERCOSUR (أو تسمى باللغة البرتغالية "ميركوسول") هي اتفاقية تجارية إقليمية يشترك فيها كل من الأرجنتين والبرازيل وباراجواي وأوروغواي. وقد تأسست في الأصل كإتحاد جمركي، .
- ¹⁷ جميل الشرفاوي، المقاصد الأساسية لقوانين ضمانات الاستثمار في البلاد العربية، معهد البحوث والدراسات العربية التابعة لجامعة الدول العربية، القاهرة، 1978، ص 22.

- 18 ناهد عبد اللطيف محيسن، تقييم لأداء المناطق الحرة في عملية التنمية الاقتصادية، دراسة منشورة في مجلة مصر المعاصرة، الصادرة عن الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، العدد 455-456، القاهرة، أكتوبر 1999، ص 124.
- * وقد وردت هذه المبادئ في اتفاقية الجات 1947 كذلك والتي هي نظام للتجارة الدولية تتلخص في معاهدة دولية متعددة الأطراف تتضمن حقوقاً والتزامات متبادلة عقدت بين حكومات الدول الموقعة عليها والتي تعرف اصطلاحاً بالأطراف المتعاقدة بهدف تحرير العلاقات التجارية.
- 19 للمزيد أنظر: فضل علي مثنى، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية والدول النامية، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، القاهرة، 2000، ص ص: 17-23.
- 20 عبد الناصر نزال العابدي، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 1999، ص ص 84-87.
- 21 بهاجيرات لال داس، اتفاقات منظمة التجارة العالمية - المثالب والاختلالات والتغييرات اللازمة، ترجمة: رضا عبد السلام، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2005، ص 153.
- 22 ن.ف. كاراسيوف، النهب تحت قناع الشراكة، ترجمة: المهندس ماجد بطح، ط1، دار دمشق للنشر والتوزيع والطباعة، سوريا، 1988، ص 07.
- 23 كريانين مورد خاي، ترجمة: محمد إبراهيم منصور وعلي مسعود عطية، الاقتصاد الدولي مدخل السياسات، المملكة العربية السعودية: دار المريخ للنشر، 2007، ص 131.
- * تجدر الإشارة إلى أن العودة إلى استخدام الأساليب الحمائية بطريقة مستحدثة في التجارة الدولية تسبب إلى الولايات المتحدة الأمريكية وذلك فيما يتعلق بوضعية هذا البلد في العلاقات الاقتصادية الدولية للمزيد أنظر إلى: RAINELLI Michel, Le commerce international, 8^e ed, la découverte, Paris, 2002, p 84.
- * إن المادة 19 من مواد الجات تعطي للبلدان الأعضاء الحق في اتخاذ تدابير وقائية مؤقتة لحماية صناعتها المحلية من خطر المنافسة.
- * النمور الآسيوية أو نمور شرقي آسيا: هو لقب يطلق على اقتصاد دول: تايبان، سنغافورة، هونغ كونغ وكوريا الجنوبية. سميت بهذا الاسم لتحقيقها معدل نمو اقتصادي كبير وتصنيع سريع خلال الفترة ما بين الستينيات والتسعينيات، وفي بداية القرن الواحد والعشرين تحولت هذه البلدان إلى بلدان متقدمة، وساعدت في نمو اقتصاديات بعض الدول الآسيوية. تمتلك النمور الآسيوية توجه مشاركة خاصة مع بعض الدول الآسيوية ذات الاقتصاد الجيد، مثل الصين واليابان.
- للمزيد حول المسيرة التنموية لهذه الدول أنظر:
- بن عبد العزيز سفيان وبرشيد عبد الحق، قراءة في التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة للاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي الثاني حول: "متطلبات التنمية في أعقاب إفراغات الأزمة المالية العالمية"، جامعة بشار، يومي 28-29 أبريل 2010، ص ص: 04-07.
- 24 قاشي فايژه، الأزمة الاقتصادية وتداعياتها على التجارة الخارجية الجزائرية، الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات التنمية في أعقاب إفراغات الأزمة المالية العالمية، جامعة بشار، يومي 28-29 أبريل 2010، ص 06.
- 25 طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 22.
- * تجدر الإشارة إلى أن هناك العديد من المراجع التي أشارت إلى الأزمة المالية الاقتصادية العالمية يمكن الرجوع إليها منها: M. Touati, Krach, boom...et demain, Paris, Dunod, 2009. Attac, Sortir de la crise globale, éd la découverte, Paris, 2009.
- 26 طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص 19.
- 27 سامر قنطقجي، ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية، شعاع للنشر والعلوم، الطبعة الأولى، سوريا، 2009، ص 94.
- * ففي عام 2006 حوالي 40% من القروض العقارية التي منحها البنوك الأمريكية هي قروض فيها مخاطرة، أي ممنوحة بضمانات غير كافية أو بدون ضمانات. للمزيد أنظر: ضياء مجيد الموسوي، الأزمة المالية العالمية الراهنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 08.
- * التوريق (Securitization): ويسمى أيضاً التسنيد، ويقصد به تحويل الأصول غير السائلة المتمثلة في القروض التي تستحق في تاريخ معين إلى أوراق مالية قابلة للتداول، حيث يمكن الإقبال على شراء هذه التوعية من الأوراق المالية المخلفة أو المشتقة وذلك بالاستناد إلى الأصول القائمة. ومن الأمثلة التي توضح ذلك قروض الإسكان التي هي من القروض التي شاع تحويلها إلى أوراق مالية وغيرها. للمزيد أنظر:
- عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية الجديدة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2009، ص 23.
- * المشتقات المالية (Derivatives): هي عقود تشتق قيمتها من قيمة الأصول المعنية أي تلك الأصول التي تكون مجموع العقد وهي تتنوع ما بين الأسهم والسندات والسلع والعملات الأجنبية، وتسمح المشتقات المالية للمستثمر بتحقيق مكاسب أو خسائر اعتماداً على الأصل محل العقد ومن أهم المشتقات نجد (عقود الاختيارات Options، العقود المستقبلية Futures Contracts، عقود المبادلات Swaps، أدوات مالية أخرى Other Instrument). فالأوراق المالية المشتقة ليس لها حق مباشر على الأصول الفعلية وإنما على الأوراق المالية الأخرى. للمزيد أنظر:
- خالد وهيب الراوي، إدارة المخاطر المالية، دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمان، 1999/م1419هـ، ص 156.
- 28 للمزيد أنظر: محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني للدراسات والتوثيق، الطبعة الأولى، بيروت، 2010، ص 342-344.
- 29 جاري بيرتلس وآخرون، تنفيذ المخاوف من التجارة المفتوحة، ترجمة: كمال السيد، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الثانية، القاهرة 2001، ص 39.
- * للمزيد أنظر: خبابة عبد الله، السياسة السعرية في إطار العولمة الاقتصادية، مؤسسة الثقافة الاجتماعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2009، ص 295.

- ³⁰ تقرير البنك الدولي، 2009.
- ³¹ محمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص 349.
- ³² رزين سالي، عودة كينز هل تنقذ الحمائية العالم من آثار الأزمة الاقتصادية، مقال منشور يوم: 2010/10/05 على الموقع الإلكتروني: <http://www.afaqdubai.com/vb/showthread.php?t=13972> شوهده يوم: 2011/03/28
- ³³ أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2007، ص 127.
- ³⁴ عبد القادر فتحي لاشين، النقل البحري العربي في مواجهة التكتلات والاندمجات العالمية، بحوث ودراسات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر الجديدة - القاهرة، 2008، ص 76.
- * للإطلاع على مختلف أنواع هذه التكتلات انظر: الملحق (01). ص 19.
- ³⁵ أحمد فريد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 127.
- ♦ من أمثلة هذه الدول: مدغشقر، مالي، الصومال، .. الخ.
- ³⁶ عاطف السيد، الجات والعالم الثالث "دراسة تقويمية للجات وإستراتيجية المواجهة"، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، مدينة نصر - القاهرة، 2002، ص 100.
- ³⁷ بهاجيرات لالداس، منظمة التجارة العالمية دليل الإطار العام للتجارة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 337.
- ³⁸ مصطفى رشدي شيجه، اتفاقيات التجارة العالمية في عصر العولمة، دار الجامعة الجديدة، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2004، ص 132.
- ³⁹ محمد محمود الإمام وآخرون، منطقة التجارة الحرة العربية - التحديات وضرورات التحقيق، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، الحمراء - بيروت، 2005، ص 271.
- ⁴⁰ عبد الأمير السعد، العولمة والاقتصاد العالمي - قضايا راهنة، دار الفكر المصري، مركز البحوث العربية والإفريقية، ط1، القاهرة، 2008، ص 138.
- ⁴¹ عبد الوهاب رميدي، مرجع سبق ذكره، ص 257.